رسالة مهمة وعاجلة إلى مجلس القيادة الرئاسي..

قضية قيادات وضباط الجيش والأمن بالمحافظات الجنوبية وقرار رئيس الجمهورية الذي لم ينفذ

عبدالله عبدالله الكميتي:

حظيت قضيتنا فيما خصت به بمقترحات مشاركة قانونية في وقت سابق اهتمام صحيفة «الأمناء»، ونظرًا لمرور 9 سنوات والحكومات المتعاقبة ترفض تنفيذ القرارات الصادرة بشأنها من رئيس الجمهورية عام 2014م، ونجدد مناشدتنا للمجلس الرئاسي عسى أن يُلزم حكومته بوزاراتها الدفاع والداخلية والأمن والمالية التنفيذ دون أي مماطلة أو اعتراض.

قضيتنا تبحث عن تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية منذ صدورها قبل 9 سنوات و«الأمناء» خير إثبات بذلك، وهي قضية قيادات وضباط الجيش والشرطة والأمن بالمحافظات الجنوبية والعائدون من الإحالة للتقاعد قسرًا عام 1994م، إلى الخدمة والتسوية بموجب قرارات رئيس الجمهورية الصادرة في فبراير 2014م، وقضيتنا حظيت باهتمام ودراسة قانونية من اللجنة القضائية والحكومية بوزاراتها الدفاع والداخلية والأمن التي تشكلت لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والعسكري والأمني بالمحافظات الجنوبية، وبمناقشة شاملة معنا ومع العقيد أبوبكر علي عبدالله البكري في أول عمل للجنة، وبناءً على عرضها صدرت قراراتها من رئيس الجمهورية بالعودة من التقاعد إلى الخدمة، واعتمدت فترة الإبعاد من تاريخ الإحالة للتقاعد حتى تاريخ العودة للخدمة الفعلية ومنح كافة الحقوق التي تم إسقاطها خلال فترة التقاعد وتطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات وفقًا للرتب العسكرية الجديدة والمحددة أمام المشمولين بالقرارات الصادرة عام 2014م، فأصبحت قرارات عام 94م وما ترتب عليها وبعدها باطلة ولاغية.

الإخوة رئيس ونواب الرئيس، 9 سنوات والحكومات بوزاراتها الدفاع والداخلية والأمن والمالية ترفض تنفيذ القرارات وهي صادرة بناءً على الدستور وقوانين الخدمة والمعاش للقوات المسلحة والأمن وعلى قانون رقم 43 لسنة 2005م، بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات والأمن وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 2 لسنة 2013م، بإنشاء وتشكيل لجنتين لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين من وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وعلى عرض اللجنة.. وأنتم من القيادات العسكرية والأمنية على اطلاع تام بنصوص قوانين الخدمة والتقاعد وعلى جدول المرتبات والمعاشات، فهل يصح أن تظل الوزارات 9 سنوات وتستمر في عهد مجلسكم الرئاسي رافضة تنفيذ قرارات صادرة من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن بناءً على تلك الأسس القانونية الجمهورية الشاملة وتظل تعامل قيادات وضباط خدمتهم من عهد الدولة الجنوبية عائدين للخدمة متقاعدين وبمعاشات تقاعدية صادرة بموجب قرارات حرب 94م، ومنها على سبيل المثال اللواء خدمة يستلم معاشا تقاعديا يبلغ 70000 ريال فقط.

أمامكم قضيتنا بما تحمل من قرارات بأحكامها صادرة من أعلى السلطات وبناءً على أعلى المراجع القانونية تلزم الحكومة بوزاراتها الدفاع والداخلية والأمن والمالية تنفيذها وهي لا زالت ترفض تنفيذها.. فالأمر يتطلب الصدور من مجلسكم لها بتنفيذها باحتساب وسداد كل الحقوق التي لا زالت متراكمة بسبب امتناع التنفيذ منذ صدورها عام 2014م.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفتتح مستشفى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالضالع

الضالع/ الأمناء / نجيب العلي:

افتتح أمس في محافظة الضالع مستشفى عام بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان، ويحمل اسم مستشفى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وشهد الافتتاح حضور اللواء الركن علي مقبل صالح، محافظ المحافظة، ورئيس القيادة المحلية لانتقالي الضالع العميد عبدالله مهدي سعيد، ونائبه قاسم صالح، ووكيلي المحافظ الأستاذ نبيل قاسم العفيف، وأكرم قاسم مقبل، ومدير عام الهيئة الصحية الدكتور عارف الداعري، ومدير مكتب الصحة بالمحافظة الدكتور إياد صالح، ومدير المستشفي سميح حزام، إلى جانب حضور مديري عموم المديريات وقيادات عسكرية وأمنية.

ويتكون المستشفى الميداني من ثلاثة أدوار وبدروم وقسم الطوارئ، رجال ونساء، وقسم الأشعة وقسم العناية وقسم العمليات وقسم النساء والمختبر وقسم الرقود الرجال وغرفة التمريض ومخازن وصيدلية وقاعة اجتماعات ومكاتب.

وطاف الحاضرون أقسام المستشفى واطلعوا على التجهيزات والمعدات الطبية في قسم الجراحة والأشعة وأقسام الرقود والعناية، معبرين عن سعادتهم الغامرة في افتتاح مثل هكذا مستشفى في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وكان محافظ الضالع اللواء مقبل قد ألقى كلمة خلال الافتتاح رحب في مستهلها بفريق الصليب الأحمر وقيادات الانتقالي ومسؤولي الصحة بالمحافظة والمديريات مهنئا الحاضرين

وأبناء الضالع في افتتاح مستشفى ميدانيًا لعلاج جرحى الحرب، منوها إلى أن هذا المستشفى سيخفف الضغط على مستشفى النصر الحكومي الوحيد الذي يستقبل الجرحى والمرضى على مستوى المحافظة بشكل عام.

إلى ذلك ألقت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر "كاثرين" كلمة رحبت من خلالها بقيادة السلطة المحلية والانتقالي ومسؤولي الصحة، وقالت إن افتتاح المستشفى يأتي تتويجا لجهود ممتدة ودعم متواصل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم القطاع الصحي بالمحافظة.

حضر أيضا الافتتاح: جوفيندا براساد داهال نائب رئيس البعثة للصليب الأحمر، وليس امتيلو نائب منسق الصحة وفاروق خان منسق السلامة والأمن، وسوزانا كابوي مدير مشروع المستشفى ومسؤول قسم الطوارئ ميهو انيكوشي وسفيريو باميري مسؤول قسم العمليات، والمسؤول الميداني بلال البرهمي.

إعلان مناقصة عامة من هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي/عدن

تعلن هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي/عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (1) لعام 2022م والتي سيتم تمويلها من مصدر حكومي

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي مع تفويض لمن يمثلهم رسميًا إلى العنوان التالي:
(هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي/ عدن، مديرية خورمكسر، إدارة الحسابات) وذلك لشراء واستلام وثائق المناقصة، حيث يوضح الجدول أدناه البيانات التالية:

رقم المناقصة	اسم المشروع	مبلغ الضمان بالريال	رسوم وثيقة المناقصة بالريال لا ترد	آخر موعد للاستفسارات وآخر موعد لبيع الوثائق	موعد فتح المظاريف
1/ 2022	شراء وتوريد أدوية متنوعة – محاليل وريدية ومخبرية- مستلزمات طبية مستهلكة- وأفلام ومحاليل أشعة	3% من قيمة العطاء	20,000 ريال	22 /6/ 2022م	28 /6 /2022م

على أن تقدم العطاءات من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر يوم جلسة فتح المظاريف ومكتوب عليه: هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي/ عدن، نوع المواد المطلوب توريدها، رقم المناقصة، واسم مقدم العطاء وبحسب الجدول أعلاه، وفي طيه الوثائق التالية:

1 - ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة غير مشروط بمبلغ مقطوع بحسب الجدول أعلاه صالح لمدة (120) يومًا من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع باسم هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي - عدن.
2 - صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.
3 - صورة من شهادة ضريبة المبيعات + صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول.
4 - صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.
5 - صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري سارية المفعول.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفا ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

كما يجب الالتزام بما يلي:

أ- كتابة اسم الشركة المصنعة، بلد المنشأ، تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية لكافة الأصناف، بالإضافة إلى طريقة الاستخدام بالنسبة للأدوية.
ب- إعادة وثيقة المناقصة، بعد الاطلاع عليها بعناية وحرص والتوقيع والختم على جميع صفحاتها.

- فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف الساعة العاشرة صباحًا من يوم الثلاثاء 28/ 6/ 2022م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف في ديوان مدير عام الهيئة بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع الوثيقة ولمدة (25) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان.

؛؛والله ولي التوفيق؛؛